اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ثنائية العمل والبطالة

في الوقت الذي مازالت فيه نسب البطالة مرتفعة في العراق بحسب احصائيات منظمات دولية تتحدث عن نسبة مقدارها ١٨٪ ، تنحسر فرص العمل الى حد تدخل العمالة الماهرة ممثلة(بالخريجين من اصحاب الشهادات الجامعية الاولية وحتى العليا) مع العمالة غير الماهرة ، حيث ينخرط الكثير من الخريجين في اعمال بسيطة لا تنسجم ومؤهلاتهم العلمية ولا تلبي لهم مستلزمات العيش الكريم ، وهي ظاهرة تعود عليها العراقيون منذ تسعينيات القرن الماضي ابان العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق .

ولم يكن المشهد خالياً من الاختلالات البنيوية ولاسيما في المؤسسات الحكومية التي تعاني وبشدة من البطالة المقنعة والترهل الوظيفي ، في وقت يعاني القطاع الخاص من سبات شبه تام ، ولم يكن الاستثمار في ارقى حالاته ، ما يجعل العمالة تضغط على القطاع الحكومي باتجاه خلق فرص عمل ، أفضت بالمحصلة النهائية الى ما يسمى بالبطالة المقنعة التي تعج بها المؤسسات الحكومية ، ما يتطلب من الحكومة التي ذهبت وعودها بتوفير فرص عمل للعاطلين ادراج الرياح للاتجاه الى تفعيل الاستثمار وخلق دور ريادي للقطاع الخاص سعياً لامتصاص العمالة وبالتالي خفض نسب البطالة ، حيث يعد هذا المسار هو الحل الانجع في التعامل مع هكذا ظاهرة تكاد تكون ملازمة للاقتصاد العراقي منذ زمن ليس بالقصير .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة البطالة من ٣٠٪ الى ١١٪ نهاية العام الماضي ٢٠١١ بحسب احصائيات وزارة التخطيط ، إلا ان كثيرا من المنظمات الدولية وبعضها عاملة بفاعلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تشكك بهذه الاحصائيات وتتحدث عن نسب مرتفعة ، وبعض هذه المنظمات تعطي وتقترح حلولاً إلا ان الجهات التنفيذية تتغاضى عنها لاسباب غير معروفة ، وهذه تعد طريقة غير صحيحة في التعامل مع مشكلات اقتصادية غاية في الاهمية والخطورة ولها انعكاسات سلبية حتى على الجانب الامني ، لان هذه المنظمات وأخص بالذكر العاملة في العراق هي بمثابة جهات استشارية وتتحول في كثير من الاحيان الى تمويلية لمشاريع تراها مناسبة للمجتمع ، في وقت تعاني المؤسسة التنفيذية من تخمة من المستشارين الذين لم يقترحوا حلولاً مناسبة بحسب معطيات الواقع ، وبعضهم تحول الى مادح من الطراز النادر للاجراءات الحكومية مهما كانت تداعياتها ونتائجها، وتحولوا من مستشارين الى مادحين في البلاط الرسمي .

وتبقى ثنائية البطالة والعمل ، ثنائية غير متعادلة ترجح فيها كفة الميزان للبطالة ، وتبقى الحلول التي قدمت سابقاً عاجزة خجولة غير قادرة على التصدي ، وتظل مجرد وعود حكومية كانت انتخابية وتحولت الى تنفيذية وستبقى أسيرة الوعود الفارغة .

في ظل التحذيرات من وجود عملة مزورة

المركزي: ارتفاع احتياطي البنك إلى 63 مليار دولار

□ بغداد/ المدى

ارتفع احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة إلى ٦٣ مليار دولار في وقت حذر خبير من انتشار عملة مزورة من فئة (١٠) آلاف دينار في الأسواق.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة ارتفعت إلى ٦٣ مليار دولار بعد أن كانت ٦٠ مليار دولار قبل نهاية العام الماضي ٢٠١١ مبينا أن هذا الارتفاع سيزيد الثقة بالعملة المحلية كما سيزيد من استقرارها .

وأضاف صالح أن هذه الاحتياطيات بالرغم من كونها كبيرة والتي تعد الأكبر في تاريخ العراق من خلال وصولها إلى ٦٣ مليار دولار إلا أنها تبقى دون مستوى الطموح مشيرا إلى أن هذه الاحتياطيات تعتبر قليلة في بلد مثل العراق بسبب ضعف التنوع الاقتصادي فيه واعتماده على سلعة واحدة في موازنته العامة.

وتابع صالح أن هذه الاحتياطيات تعد قليلة أمام احتياجاتنا إذا ما تم إغلاق منافذ النفط بوجه الصادرات العراقية لأي سبب كان لفترة أسبوع أو أكثر، مؤكداً على ضرورة الاستعداد بشكل كبير لذلك الأمر.

ودعا إلى الاقتداء بدولة الصين التي تتحوط بأربعة تريليونات دولار وهو ما يعادل ثلث الاحتياطي الرسمي العالمي للعملة الأجنبية فضلا عن تنوع اقتصادها الهائل.

وكان البنك المركزي أعلن، في السادس من كانون الثاني الماضي، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار، ولأول مرة في تاريخ العراق، بعد أن سجلت بداية أيلول من العام ٢٠١١ ارتفاعا بالاحتياطات بلغت ٥٨ مليار دولار بعد أن كانت ٥٠ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٠.

ويعقد البنك المركزي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة. في الوقت نفسه حذر الخبير عبد الهادي الحساني من انتشار عملة عراقية مزورة فئة (١٠) آلاف دينار في السوق المحلية مجدداً لأنها ستؤثر على قيمة الدينار وعلى الوضع الاقتصادي في البلد، داعياً الى وضع خطة لسحبها واتخاذ إجراءات صارمة بحق المتعاملين بها.

وقال الحساني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن زيادة انتشار العملات المزورة في السوق المحلية لاسيما فئة (١٠) آلاف دينار ستؤدي الى انعدام الثقة للمواطنين في التداول المالي بالعملات المحلية لافتاً الى انها ستزيد من الكتلة النقدية المطروحة في السوق وايضاً تسبب ضرراً على قيمة الدينار أمام العملات الصعبة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأضاف: يجب تفعيل الدور الرقابي بالنسبة الى المصارف والهيئات المالية لمعرفة المتداولين بهذه العملات وتطبيق قانون العقوبات بحقهم لمنع انتشارها في السوق المحلية.

ودعا الى وضع خطة علمية مدروسة من قبل البنك المركزي لسحب تلك العملات عن طريق المصارف ووضع برامج تثقيفية للمواطنين ليميز الأموال المزيفة من الصالحة لكي يمنع التعامل بالعملات المزورة في السوق.

ويذكر أن السوق المحلية شهدت ظاهرة انتشار العملات المزورة في الآونة الأخيرة حيث عانت الكثير من المحافظات العراقية ولاسيما محافظة ذي قار وتحديداً في منطقة الفهود انتشار عملة (١٠) آلاف دينار في أسواقها.

وتأتي هذه الظاهرة بسبب الضغوط الاقتصادية التي تواجهها بعض الدول المحيطة بالعراق حيث يقومون بضخ عملات عراقية مزورة في البلاد واستبدالها بعملات صعبة كالدولار ما ادى الى زيادة قيمة الدولار مقابل الدينار خلال الفترة الماضية.

شركة الحديد والصلب تتجه للاستثمار التركي

□ البصرة/ ريسان الفهد

قال المدير العام لشركة الحديد والصلب عباس حيال لـ (المدى) : ان وزارة الصناعة والمعادن وقعت مع شركة يو.بي.هولدنغ التركية عقدا استثماريا بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وبحضور المستشار القانوني لدولة رئيس الوزراء ، لغرض ايصال الشركة الى معدلات انتاج تصل الى مليون طن سنويا" ،

واضاف حيال ان " هناك عقدا تم توقيعه في وزارة الصناعة مع شركة بريمير التركية لتأهيل مصنع الصلب والخدمات الهندسية بالاضافة الى ابرام عقد مابين شركة الصمود للصناعات الهندسية وشركة بريمير لتأهيل معمل الدرفلة وايصال الطاقة الانتاجية الى ٥٠٠ الف طن سنويا".

وبين أن " الشركة ماتزال تنتظر اشعارا من الامانة العامة لمجلس الوزراء حول العقد المبرم مع شركة يو.بي.هولدنغ التركية وان هناك تريثا مع شركة بريمير على اعتبار ان الشركة مهيأة للدخول الى الاستثمار وننتظر حصول الموافقة حتى تبدأ الشركة المستثمرة بالعمل".

واوضح ان "اغلب العروض الاستثمارية السابقة ومن قبل عدة شركات استثمارية كانت تصطدم في القبول لعدد المنتسبين ، فيما اعتبر ان عدد المنتسبين خط احمر ولا يمكن التفاوض عليه حتى لو كان العرض المقدم من الشركات الاستثمارية يصل الى انتاج ١٠ مليون طن سنويا.

وكشف حيال"ان شركة يو.بي.هولدنغ التركية قد وافقت على قبول دفع رواتب كل المنتسبين وان العرض الفني لها مطابق مع قبولها لكافة اعداد المنتسبين مع نسبة ارباح للشركة والمحافظة".

وعن مشاريع الشركة المستقبلية قال المدير العام ان " في الايام القادمة سيعلن البدء في التشغيل والانتاج لمصنع الانابيب الحلزونية في ام قصر الذي تم نصبه بجهود الكوادر والخبرات العراقية في الشركة، بعد أن تم إلغاء العقد الذي كان موقعا مع شركة (w.k) الألمانية عام ٢٠٠٦ لعدم التزامها بتنفيذ المشروع. وتدريب الكوادر الفنية والهندسية".

مبينا " ان حجم الانتاج الفعلي لمصنع الانابيب الحلزونية في حالة تشغيله يتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ الف طن سنويا وبمختلف القياسات والاحجام وهو ما يسهم في توفير مردود مالي للشركة العامة للحديد والصلب التي تعاني اغلب معاملها من توقف في عمليات الإنتاج".

موضحا "سيقوم المصنع بإنتاج مختلف الأحجام من الأنابيب الحلزونية، كما سيعمل على تجهيز كافة شركات القطاع العام والخاص بانابيب ذات احجام وقياسات مختلفة".

وطالب المدير العام " الحكومة المحلية بدعم هذا المشروع الحيوي والوقوف مع الشركة العامة للحديد والصلب التي تمتلك من الخبرات العراقية الكبيرة في المجالات الهندسية والفنية والادارية والمهيأة للعمل للمشاركة في تأهيل الكثير من القطاعات وخاصة قطاع الكهرباء والتي تصطدم بالمعرقلات والروتين القاتل في دائرة العقود الحكومية" .

وتعد الشركة العامة للحديد والصلب التي تقع في منطقة خور الزبير من الشركات الإستراتيجية المهمة في العراق وتتخصص في إنتاج أسلاك التسليح والمقاطع الحديدية المختلفة والحديد الأسفنجي والأنابيب.وتتألف الشركة من مجموعة من المصانع والأقسام منها مصنع الحديد الأسفنجي ومصنع الصلب ومصنع الدرفلة ومصنع الأنابيب الحلزونية وقسم الخدمات الهندسية وقسم السيطرة النوعية وبعض الأقسام الأخرى.

اقتصادي: ضرورة الإسراع بإقرار قانون التقاعد الموحد

□ بغداد /المدى

عزا الخبير الاقتصادي عادل محمود شاكر عزوف الأيدي العاملة عن العمل في القطاع الخاص لعدم توحيد الراتب التقاعدي كمثيله في القطاع العام، داعيا الحكومة لإقرار قانون التقاعد الموحد ودعم القطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد العام للبلد. وقال شاكر لـ (وكالة انباء المستقبل) أن :عملية تأخر اقرار قانون التقاعد العام الموحد، الذي سيوحد الراتب التقاعدي مابين القطاع الخاص والعام، فضلا عن غياب الضمان الاجتماعي الكافي لتغطية نفقة العمال المتقاعدين في القطاع الخاص، واقتصار هذه العملية على القطاع العام أدى إلى عزوف الايدي العاملة عن العمل في القطاع الخاص مؤكداً أنه متى ما توفر قانون التقاعد الموحد الذي يوفر ضمانة للعامل بالقطاع الخاص فان هذا القطاع سينهض ويستقطب من جديد طوابير من الطلبات للقبول بالعمل فيه. واضاف : أن القطاع الخاص يمر بفترة عصيبة خلال السنوات القليلة الماضية والحكومة تتحمل العبء الأكبر في كل ذلك لعدم دعمها لهذا القطاع وإهماله"، مشيراً إلى "وجود الملايين من العاملين في القطاع الحكومي مما يرهق ميزانية الدولة بصورة عامة، وتحولها من ثلثيها لموازنة تشغيلية والجزء الأقل كموازنة استثمارية.

دعوة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة في المصارف

□ بغداد /المدى

اقترح الخبير المصرفي محسن علي تطوير القطاع المصرفي من خلال ادخال النظم الالكترونية الحديثة في عمله لمنح الثقة اللازمة للمستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق.

وقال علي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن تزويد القطاع المصرفي بالتكنولوجيا الحديثة اصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي لدفع عجلة الاستثمار في البلاد الى الامام، كون المستثمر اليوم يحتاج نظاما مصرفيا حديثا ليبعد امواله عن المخاطر المحتملة، لافتاً الى ان قطاع البنوك يلعب دورا رئيسيا في جذب المستثمرين الى البلد.

وأشار الى: أن القطاع المصرفي العراقي يعد متخلفا في الوقت الحاضر وتسوده البيروقراطية والروتين بسبب ابتعاده عن التطور الحاصل في العالم وهو غير قادر على التفاعل مع البنوك العالمية، داعياً الحكومة الاتحادية الى السعي لتحسين هذا القطاع من خلال اللجوء الى استخدام التكنولوجيا الحديثة في ادارة المصارف، بالاضافة الى فتح دورات تدريبية منتظمة للكوادر التي تعمل في هذا القطاع الحيوي.

ويتكون النظام المصرفي في العراق من (٤٣) مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف اسلامية اضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

وعلى الرغم من أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ استثنى الاستثمار في قطاع المصارف من أحكامه، إلا أن الاستثمار في القطاع المصرفي يأخذ إطاره القانوني استنادا إلى قانوني البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، ويبلغ الحد الادنى لتأسيس مصرف في العراق (١٠٠) مليار دينار عراقي (اي بحدود ٨٥ مليون دولار.

في غضون ذلك اعلن البنك المركزي عن قرب العمل بفتح الاعتمادات المستندية لديه بدلا من التحويل المستندي للعملية الصعبة، مبينا أن هذا الاجراء سيضمن التأكد من أن العملة الصعبة التي تباع للتجار لا يتم تسديدها ما لم تكن هناك بضاعة واصلة للبلاد. وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد بحسب (آكانيوز) إن البنك المركزي سيبدأ قريباً فتح الاعتمادات المستندية بدلاً من التحويل المستندي الذي يعمل به حالياً". واضاف أن هذا الاجراء سيمكن البنك المركزي من التأكد من أن العملة الصعبة التي تباع للتجار يأتي مقابلها بضائع للعراق". مضيفا ان "خطوة البنك تندرج في اطار اصول التجارة التقليدية وهي تضاف الى اجراءات البنك التي اتخذها مؤخراً لحماية العملة الصعبة. وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي، وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وتتلخص مهمة البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

توقيع عقد بـ 7،75 مليار دولار لبناء 100 ألف وحدة سكنية في بسمايا

□ بغداد /وكالات

ذكرت مجموعة هانهوا الكورية الجنوبية إنها ستوقع قريبا عقداً تصل قيمته الإجمالية نحو ٧،٧٥ مليار دولار لبناء عدد ١٠٠ ألف وحدة سكنية في ضواحي العاصمة العراقية بغداد. وقالت المجموعة إنها أكبر صفقة بناء تحوزها شركة كورية جنوبية خارج بلدها الأصلي، ومن هذا تعتبر هذه الصفقة هامة جداً للشركة الكورية. وبين متحدث باسم هانهوا أن الشركة ستوقع مع الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق هذا الشهر على عقد نهائي لإعادة تطوير مشروع بسمايا، وذلك بمجرد موافقة حكومة بغداد على الاتفاق، وأضاف المتحدث أن رئيس المجموعة كيم سونغ يون سيحضر حفل التوقيع الذي سيعقد خلال الأيام القليلة القادمة. وستعمل الشركة الكورية على فتح أبواباً أخرى من الإنشاء بخلاف موضوع المساكن حيث أنها تنوي بأن تقوم بأعمال أخرى كمثل مد طرق وقنوات الماء الشرب وأنظمة الصرف الصحي داخل المشروع الواقع على بعد مسافة تصل طولها نحو ١٠ كيلومترات جنوب شرق بغداد، وسيتم إنجاز هذه الإنشاءات والبنى التحتية خلال السنوات السبع المقبلة.